



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

لجنة المالية

الدورة الثانية والتسعون بعد المائة

روما، 1-3 يونيو/حزيران 2022

التقرير السنوي للمفتش العام

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

Fabienne Lambert السيدة

المفتشة العامة

برنامج الأغذية العالمي

بريد إلكتروني: fabienne.lambert@wfp.org

موجز تنفيذي

- ◀ تُعرض وثيقة "التقرير السنوي للمفتش العام" على المجلس للنظر فيها.
- ◀ ويرد الموجز التنفيذي لوثيقة "التقرير السنوي للمفتش العام" في الوثيقة الرئيسية المقدمة إلى اللجنة لاستعراضها.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- ◀ يرجى من لجنة المالية أن تستعرض الوثيقة المعنونة "التقرير السنوي للمفتش العام" وأن تقرها لتقديمها إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها.

مشروع المشورة

- ◀ وفقا للمادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي لبرنامج الأغذية العالمي، تشير لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة على المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يوافق على مشروع القرار على النحو الوارد في الوثيقة "التقرير السنوي للمفتش العام".



البند 6 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2022/6-F/1
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للنظر

التوزيع: عام
التاريخ: 9 مايو/أيار 2022
اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

التقرير السنوي للمفتش العام

الموجز التنفيذي

يقدم مكتب المفتش العام في برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) تقريره السنوي إلى المجلس التنفيذي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021. ويعطي التقرير تقييم مكتب المفتش العام، بناء على نطاق العمل المضطلع به، وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة في البرنامج في عام 2021. كما يقدم لمحة عامة عن الأنشطة التي نفذها مكتب المفتش العام خلال السنة، بما يشمل مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالتقرير السنوي للمفتش العام لعام 2021 (WFP/EB.A/2022/6-F/1) ويلاحظ أنه بناء على أعمال الرقابة القائمة على المخاطر التي تم تنفيذها وجرى الإبلاغ عنها في عام 2021، لم تُحدّد في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو المراقبة في البرنامج أوجه ضعف جوهرية من شأنها أن تؤثر بصورة خطيرة على تحقيق أهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية بصفة عامة.

ويشجع المجلس الإدارة على اغتنام فرص التحسين التي أبرزها التقرير.

* هذا مشروع قرار. وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة F. Lambert

المفتشة العامة

بريد إلكتروني: fabienne.lambert@wfp.org

بيان الضمان

- 1- يستند هذا الرأي إلى أعمال الضمان التي أجراها مكتب المفتش العام (المراجعات الداخلية، واستعراضات المتابعة، والخدمات الاستشارية، والاستعراضات الاستباقية للنزاهة) والتي أكمل العمل الميداني الخاص بها في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021. وقد أجريت جميع أعمال الضمان وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين وميثاق مكتب المفتش العام.
- 2- أساس الرأي: لتكوين هذا الرأي، جرت الاستعانة بمصادر أخرى للأدلة، حسب الاقتضاء، مثل: الأعمال التي أجراها المراجع الخارجي ووحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة في عام 2021؛ وحالة تنفيذ تدابير المراجعة الداخلية المتفق عليها حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021؛ وأي مسائل منهجية لوحظت في التحقيقات التي أنجزت في عام 2021. ويعتمد مكتب المفتش العام جزئيا على الإدارة لإبلاغه بجوانب الإخفاق الهامة المعروفة في نظم المراقبة الداخلية، وأنشطة التدليس، وأوجه الضعف المعروفة التي تسمح بارتكاب أنشطة تدليس أو بوقوع خسائر جسيمة أو يمكن أن تعرقل إلى حد كبير استخدام الموارد بكفاءة وفعالية. وتستند أعمال الضمان التي أجراها مكتب المفتش العام إلى المخاطر، وهي توفر في رأينا أساسا معقولا لدعم رأينا بشأن الضمان في حدود القيود المتأصلة في عملية الضمان.
- 3- **خطة العمل القائمة على المخاطر وحالات الاستبعاد:** لا تتضمن خطة عمل الضمان السنوية مهامها لكل أسلوب من أساليب العمل أو لكل كيان أو وحدة تنظيمية في البرنامج. وبدلا من ذلك تم اختيار خدمات الضمان بالاستناد إلى تحليل المخاطر الجوهرية التي تمس أهداف البرنامج. وخطة العمل ليست مصممة لتقديم رأي شامل بشأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة في البرنامج العالمي الشامل أو في جميع عمليات البرنامج التي تدعم أهدافه الاستراتيجية والمالية والتشغيلية وتلك الخاصة بالامتثال.
- 4- **القيود المتأصلة:** إن القيود المتأصلة في أية عملية من عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو المراقبة تعني أنه يمكن أن تقع أخطاء أو مخالفات ولا تُكتشف. وكان يمكن اكتشاف مسائل أخرى ربما كانت ستؤثر على الآراء لو أجريت أعمال مراجعة إضافية. وتخضع أية إسقاطات لتقييم تلك العمليات على الفترات المقبلة لخطر جعل تلك العمليات غير ملائمة بسبب التغيرات في الظروف أو تجاوزات الإدارة أو تدهور درجة الامتثال للسياسات والإجراءات. وكما يرد لاحقا في هذا التقرير، أدت قيود السفر وإجراءات الإغلاق في إيطاليا وبلدان أخرى بسبب جائحة كوفيد-19 إلى تغطية محدودة لبعض العمليات الميدانية.

يوفر رأي الضمان السنوي الصادر عن مكتب المفتش العام ضمانا بأنه بناء على أنشطة الرقابة القائمة على المخاطر التي تم إجراؤها في عام 2021، لم يتم تحديد أي نقاط ضعف جوهرية، في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو المراقبة المعمول بها، من شأنها أن تضر بشكل خطير بالإنجاز العام لأهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية.

وعلى الرغم مما ورد أعلاه، فإن رأي الضمان هذا حدد ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة التي تتطلب الاهتمام والتحسين. وتتضمن الفقرات من [28 إلى 46](#) مناقشة لتفاصيل المشاكل الرئيسية التي تم تحديدها خلال عام 2021. ولا ترقى الممارسات التي تتطلب التحسين إلى مستوى الأهمية المؤسسية الذي يضر بشدة بإنجاز البرنامج لأهدافه العامة.

وفي ضوء تغيير المفتشة العامة في عام 2021، وافقت كل من القائمة بأعمال المفتشة العامة (مارس/أذار إلى سبتمبر/أيلول 2021) والمفتشة العامة الجديدة (من سبتمبر/أيلول 2021) على هذا الرأي.

Fabienne Lambert

المفتشة العامة

أبريل/نيسان 2022

لمحة عامة عن مكتب المفتش العام

الولاية والعمليات

- 5- يعمل مكتب المفتش العام بموجب ميثاق تم تنقيحه واعتماده من قبل المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2019.
- 6- وتتمثل مهمة مكتب المفتش العام في تزويد أصحاب المصلحة في البرنامج بضمان بشأن كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة في البرنامج بهدف اكتشاف وردع التدليس والهدر وسوء الاستخدام من خلال إجراء أنشطة رقابة مستقلة وموضوعية؛ وإجراء تفتيشات وتحقيقات في مزاعم المخالفات وسوء السلوك؛ وتيسير اعتماد وتنفيذ أفضل ممارسات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية والقطاع الخاص فيما يتعلق بالضمان والرقابة.
- 7- ويتألف مكتب المفتش العام من وحدتين: مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق.
- 8- ومكتب المفتش العام مسؤول عن تزويد المدير التنفيذي برأي ضمان سنوي بشأن كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة في تحقيق أهداف البرنامج، وتقرير سنوي عن أنشطة مكتب المفتش العام، بما في ذلك موجز لنتائج الرقابة الهامة الناتجة عن أعمال الضمان التي يقوم بها مكتب المفتش العام، وحالة تنفيذ التوصيات، وتأكيد الاستقلالية التنظيمية لأنشطة مكتب المفتش العام.
- 9- ويقدم مكتب المفتش العام جميع تقاريره إلى المدير التنفيذي. وتنص سياسة الكشف عن التقارير التي اعتمدها المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2021 على الكشف العام عن تقارير المراجعة الداخلية في موقع شبكي عام، إلا في بعض الحالات الاستثنائية ويحدد التقارير التي لا يتم الكشف عنها للعموم.

بيان الاستقلال والمعايير

- 10- في بيانه هذا، يؤكد مكتب المفتش العام للمجلس التنفيذي استقلاله التنظيمي. ولم يطرأ أي تدخل من الإدارة في تخطيط الأعمال أو الإبلاغ؛ ولم تؤثر قيود الموارد أو أية مسائل أخرى على استقلال أنشطة مكتب المفتش العام وعلى رأي الضمان.
- 11- وفيما يتعلق بأنشطة الضمان، يجري مكتب المراجعة الداخلية عمله وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين،⁽¹⁾ والسياسات والمعايير والمبادئ التوجيهية لمكتب المراجعة الداخلية. ويلزم إجراء تقييم خارجي للجودة لوظيفة المراجعة الداخلية كل خمس سنوات وأنجزت آخرها في نهاية عام 2021. وأكد التقييم أن وظيفة المراجعة الداخلية "تتوافق بشكل عام" مع جميع المعايير المهنية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين وخلص إلى كفاءة نضج مكتب المراجعة الداخلية (4.5 من حد أقصى قدره 6).

الأنشطة في عام 2021

- 12- يرد أدناه موجز للخدمات التي قدمها مكتب المفتش العام في عام 2021. ويغطي نطاق المراجعة المستخدم في وضع خطة عمل الضمان السنوية جميع نظم البرنامج وأساليب عمله وعملياته وأنشطته؛ على أن رأي الضمان يقتصر على العمل الذي قام به مكتب المفتش العام في عام 2021.

(1) اعتمدها ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في يونيو/حزيران 2002.

الجدول 1: أنشطة مكتب المفتش العام – لمحة عامة، 2018-2021*						
السنة	المراجعات الداخلية		الاستعراضات الاستباقية للنزاهة	التحقيقات		التفتيشات**
	تقارير المراجعة الصادرة	الخدمات الاستشارية***		المنجزة	المتناولة	
2017	18	5	4	55	40	0
2018	20	2	5	100	53	3
2019	22	3	1	174	80	0
2020	13	16	2	300	92	1
2021	22	10	1	397	112	0

* في حين أنجزت جميع أعمال المراجعة الداخلية في عام 2021، فإن التقارير عن المهام التي بدأت في نهاية عام 2021 يمكن أن تصدر في عام 2022.

** نُظر في تقارير التفتيش في رأي الضمان السنوي في السنة التي أنجزت فيها وليس في سنة صدور التقارير. وصدر في عام 2020 تقرير تفتيش واحد تم الانتهاء منه في عام 2019 ولم ينظر فيه لأغراض رأي الضمان السنوي لعام 2020.

*** ترد التفاصيل في الملحق الأول، القسمين باء ودال.

الموارد

13- زادت ميزانية مكتب المفتش العام بمقدار 1.3 مليون دولار أمريكي، من 13.3 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 14.6 مليون دولار أمريكي في عام 2021، ويرجع ذلك أساساً لمكتب التفتيش والتحقيق لدعم الزيادة المستمرة في الادعاءات الواردة. وبلغ إجمالي وفورات الميزانية (النفقات الفعلية مطروحاً منها المخصصات) لعام 2021 ما قيمته 0.99 مليون دولار أمريكي.

الجدول 2: ميزانية مكتب المفتش العام (بالآلاف الدولارات الأمريكية)								
2021				2020				المجموع
مكتب المفتش العام*	مكتب المراجعة الداخلية	مكتب التفتيش والتحقيق	المجموع	مكتب المفتش العام*	مكتب المراجعة الداخلية	مكتب التفتيش والتحقيق	المجموع	
829	7 040	5 435	13 304	805	6 982	6 836	14 623	مخصصات الميزانية الأولية
663	5 833	4 994	11 490	749	6 422	6 458	13 629	النفقات الفعلية

* يشمل المفتش العام والمكتب الأمامي والدعم الإداري لمكتب المفتش العام ومكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق.

14- وارتفع عدد وظائف الموظفين المدرجة في الميزانية من 59 في عام 2020 إلى 63 في عام 2021 بأربعة محققين إضافيين في مكتب التفتيش والتحقيق لتناول عدد الحالات المتزايد. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، تم شغل 53 من أصل 63 وظيفة وأوشك الانتهاء من التعيين في عدد من الوظائف العشر الشاغرة في مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق. وفي عام 2021، تم الاستعانة بخبراء استشاريين على نطاق واسع للتعويض عن الوظائف الشاغرة وزيادة القدرات.

الجدول 3: وظائف الموظفين المدرجة في الميزانية								
2021				2020				المجموع
مكتب المفتش العام*	مكتب المراجعة الداخلية	مكتب التفتيش والتحقيق	المجموع	مكتب المفتش العام*	مكتب المراجعة الداخلية	مكتب التفتيش والتحقيق	المجموع	
1	28	21	50	1	28	25	54	الفئة الفنية وأعلى
5	2	2	9	5	2	2	9	الخدمات العامة
6	30	23	59	6	30	27	63	الميزانية

* يشمل المفتش العام والمكتب الأمامي والدعم الإداري لمكتب المفتش العام ومكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق.

15- وفي نهاية عام 2021، كان فريق الموظفين الفنيين في مكتب المفتش العام متوازنا جنسانيا (53 في المائة من الموظفين و47 في المائة من الموظفين) ومتنوعا (يضم 25 جنسية و23 لغة مختلفة). ويحمل جميع الموظفين الفنيين في مكتب المراجعة الداخلية شهادات مناسبة (مراجع داخلي معتمد، أو محاسب عام معتمد، أو محاسب قانوني عام) وشهادات محددة (مدقق تدليس معتمد، ومراجع نظم معلومات معتمد، وشهادة مراجعة الأمن السيبراني، وشهادة التقييم الذاتي للمراقبة، وشهادة ضمان إدارة المخاطر). ويمتلك المدققون خبرة سابقة في شركات مراجعة دولية بالإضافة في كثير من الأحيان إلى خبرة في العمل مع كيان آخر من كيانات الأمم المتحدة أو منظمة إنسانية. ويمتلك المدققون خبرة سابقة في إنفاذ القانون أو التحقيق أو الشؤون القانونية، ويمتلك بعضهم أيضا شهادات أو خبرة في المحاسبة أو المراجعة.

لمحة عامة عن أنشطة مكتب المراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية

16- إن المراجعة الداخلية نشاط ضمان واستشارات مستقل وموضوعي يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة. ويساعد مكتب المراجعة الداخلية البرنامج على تحقيق أهدافه من خلال اتباع نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة. وفي إطار عملية مكتب المفتش العام لتقديم الضمان إلى المدير التنفيذي وأصحاب المصلحة، يتكفل مكتب المراجعة الداخلية بفحص وتقييم مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة بصفة عامة وأداء وحدات البرنامج في تنفيذ المسؤوليات المسندة إليها. ويقدم عمل الضمان هذا من خلال أداء المراجعات الداخلية والاستعراضات الاستباقية للنزاهة واستعراضات الأغراض الخاصة والاستشارات المقدمة على شكل خدمات استشارية.

17- والاستعراضات الاستباقية للنزاهة هي فحوصات منهجية تُجرى لتحديد واختبار الضوابط الوقائية والكشفية المصممة للحد من التعرض لمخاطر التدليس. وبناء على القدرة التحليلية لمكتب المراجعة الداخلية، توفر الاستعراضات الاستباقية للنزاهة ضمانا للإدارة بشأن فعالية ضوابط منع التدليس واكتشافه، مما يكمل أعمال التحقيق التي يجريها مكتب التفتيش والتحقيق من خلال معالجة الأسباب الجذرية للتدليس والفساد.

18- وتستند استعراضات الأغراض الخاصة للترتيبات التعاقدية بين البرنامج والأطراف المتعاقد معها إلى تطبيق بنود المراجعة المدرجة في العقود ذات الصلة.

نتائج خطة الضمان القائمة على المخاطر

19- صممت خطة عمل الضمان لمكتب المراجعة الداخلية للتركيز على أكبر المخاطر التي تنطبق على نطاق المخاطر في البرنامج. ووافق المدير التنفيذي عليها بعد التشاور مع الإدارة العليا والمجلس التنفيذي، واستعراضها من جانب اللجنة الاستشارية للرقابة المستقلة. ووافق أيضا المدير التنفيذي على تغييرات خطة العمل خلال عام 2021.

20- ووفقا لما تقتضيه معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين، يحدد تقييم موثق لنطاق المخاطر في البرنامج أولويات نشاط المراجعة الداخلية، بما يتفق مع أهداف المنظمة. ويشمل التقييم مراعاة خاصة لمخاطر التدليس، التي توجه تحديد الموضوعات للاستعراضات الاستباقية للنزاهة. وصنف مكتب المراجعة الداخلية جميع الكيانات الخاضعة للمراجعة في البرنامج عن طريق تقييم المخاطر المحددة وفقا لأثرها على عمليات البرنامج واحتمال حدوث كل من هذه المخاطر. وحصل مكتب المراجعة الداخلية على مدخلات وتعقيبات من أصحاب المصلحة الرئيسيين (المديرون الإقليميون، ومديرو الشعب وأعضاء فريق القيادة) بشأن المخاطر الاستراتيجية والتطورات التنظيمية الرئيسية، وأجرى التعديلات وفقا لذلك.

نطاق عمل الضمان في عام 2021

21- وفرت خطة العمل المتعلقة بالضمان لعام 2021 عن قصد تركيزا أقوى على العمليات الميدانية مما كان عليه الحال في الماضي. وكان ذلك في ضوء النطاق والضمان المحدودين اللذين وفرهما الخطان الثاني والثالث في عام 2020 بسبب القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وتمت مراجعة ما مجموعه 16 عملية قطرية، بقيمة 2.9 مليار دولار أمريكي أو 34 في المائة من إجمالي

الإفناق الميداني للبرنامج. وتمثل المكاتب القطرية التي روجعت 7 من 16 عملية ميدانية عالية المخاطر محددة في التقييم الأولي لمخاطر خطة العمل.

22- وحافظ مكتب المراجعة الداخلية على تغطيته للعديد من الأنشطة المؤسسية الأساسية مع التركيز على سلسلة الإمداد (شراء السلع والخدمات، والشحن، وإدارة السلع، وإدارة الممرات)، والحوكمة (الأخلاقيات وإدارة المخاطر) وإعادة تكليف الموظفين. ووفرت التغطية المنهجية لعمليات إدارة المستفيدين والتحويلات القائمة على النقد في البلد تغطية موسعة للمجالين عاليًا المخاطر على المستوى المؤسسي. وتناولت تغطية تكنولوجيا المعلومات تقييم الابتكار، وتكنولوجيا سلسلة الكتب والتحديثات الأخيرة لنظام وينجز (نظام تخطيط الموارد المؤسسية في البرنامج).

23- وتوفر تغطية مكتب المراجعة الداخلية للعمليات الميدانية والأنشطة المؤسسية ضمانات بشأن 43 في المائة من نفقات البرنامج في عام 2021. ويقدم الملحق الأول مزيدًا من التفاصيل عن عمل مكتب المفتش العام الذي تم تناوله في رأي الضمان لعام 2021. ويعتمد مكتب المراجعة الداخلية أيضًا على الإدارة لتقديم المشورة بشأن الإخفاقات الكبيرة المعروفة لنظم المراقبة الداخلية، وأنشطة التدليس ونقاط الضعف المعروفة التي قد تسمح بحدوث التدليس أو الخسائر الكبيرة، أو التي من شأنها أن تعرقل بشكل كبير الاستخدام الكفء والفعال للموارد. وتقوم الإدارة بإبلاغ المكتب بالإخفاقات الكبيرة المعروفة عند بدء المراجعة. ويتعاون مكتب المراجعة الداخلية بشكل منظم مع مكتب التقييم والمراجع الخارجي، من خلال رسم خرائط التغطية المعنية على سبيل المثال، لضمان أوجه التكمال والتآزر والكفاءة في الرقابة المستقلة للبرنامج.

24- ونشأت معلومات وتغطية إضافية من استعراضات الأغراض الخاصة والمخصصة فضلا عن العديد من تقارير التحقيق التي توفر رؤى ثاقبة في مجالات التعرض لممارسات التدليس و/أو الفساد؛ والعمل الذي أجراه المراجع الخارجي ووحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة في عام 2021؛ وحالة تنفيذ إجراءات المراجعة الداخلية المتفق عليها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021.

موجز تصنيفات المراجعات لعام 2021

25- بالنسبة للمراجعات الداخلية للمكاتب الميدانية والوظائف، يُعَيَّن مكتب المراجعة الداخلية تصنيفات شاملة للمراجعات بناء على تقييمه العام لعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة ذات الصلة. ويتواءم نظام التصنيفات مع نظم التصنيفات التي تستخدمها كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

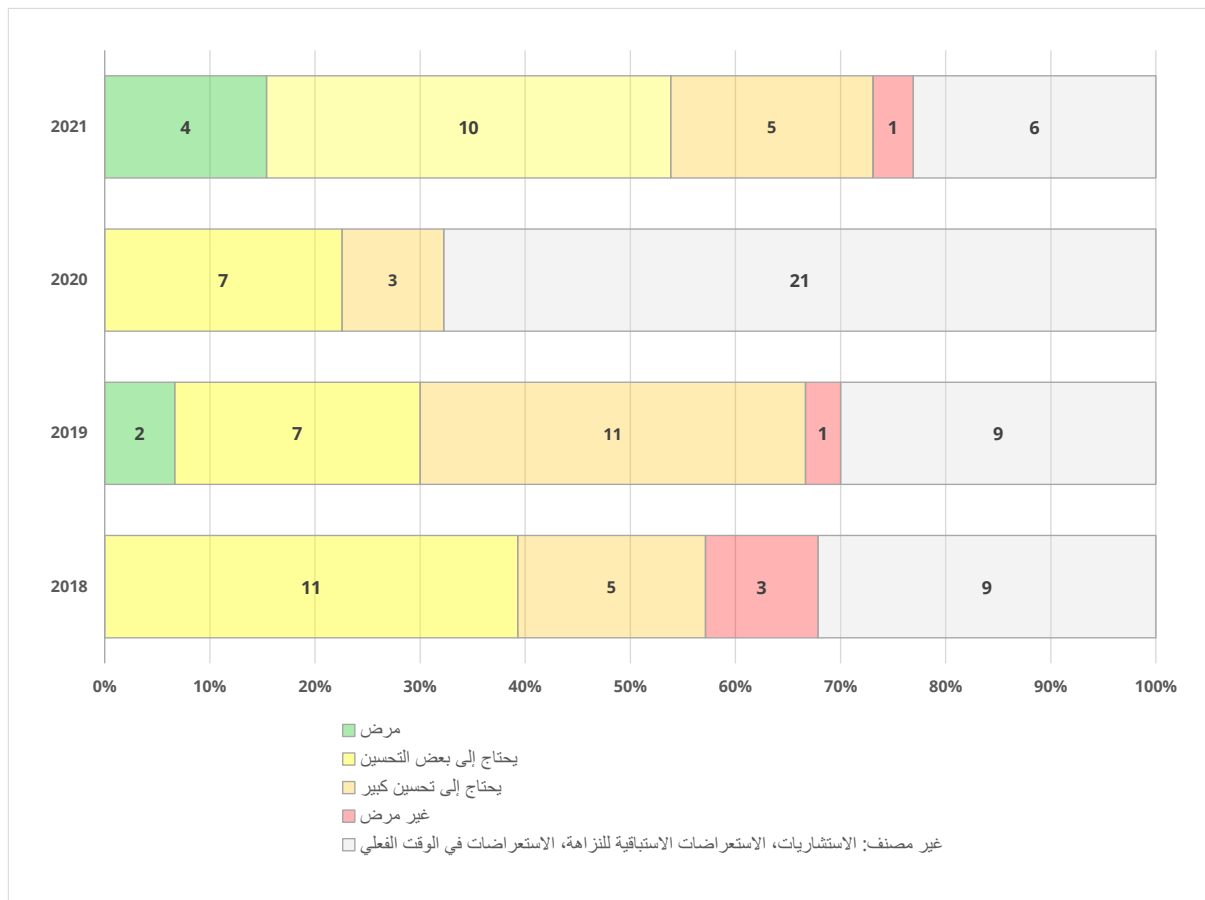
26- وتُظهر تقارير مراجعة الحسابات في عام 2021 اتجاهًا إيجابيًا واضحًا بأربع عمليات مراجعة مرضية و10 كيانات تتطلب بعض التحسين - أكثر من ثلثي المهام التي حصلت على تصنيفات. وترد التفاصيل في الجدول والأشكال أدناه.

27- وفي الحالة الوحيدة التي حصلت على تصنيف غير مرض، كان التوزيع بين إشراف الإدارة والضوابط شائعًا. وكانت المسائل الهيكلية والتحديات التشغيلية مدفوعة بالبيئة الصعبة في مالي. غير أنه تم تحديد فجوات ونقاط ضعف كبيرة في المراقبة، والتي لا يمكن تفسيرها في جميع الحالات بالرجوع إلى المسائل السياقية، والتي تُعزى جزئياً إلى كل من ضعف عمليات إدارة المخاطر وعدم الامتثال للمتطلبات المؤسسية. وعانى المكتب القطري من نقص الموظفين وارتفاع معدل دورانهم، مما أثر على الاستمرارية والجهود المبذولة لبناء القدرات، ويفسر جزئياً الفجوات ونقاط الضعف - وهو مصدر قلق متكرر في العديد من العمليات حيث تظل الوظائف شاغرة لفترة ممتدة، بما في ذلك على مستوى الإدارة، وغالبا ما يكون عدم كفاية قدرات الموظفين هي السبب الجذري وتعوق بشدة جودة ونزاهة عمليات البرنامج.

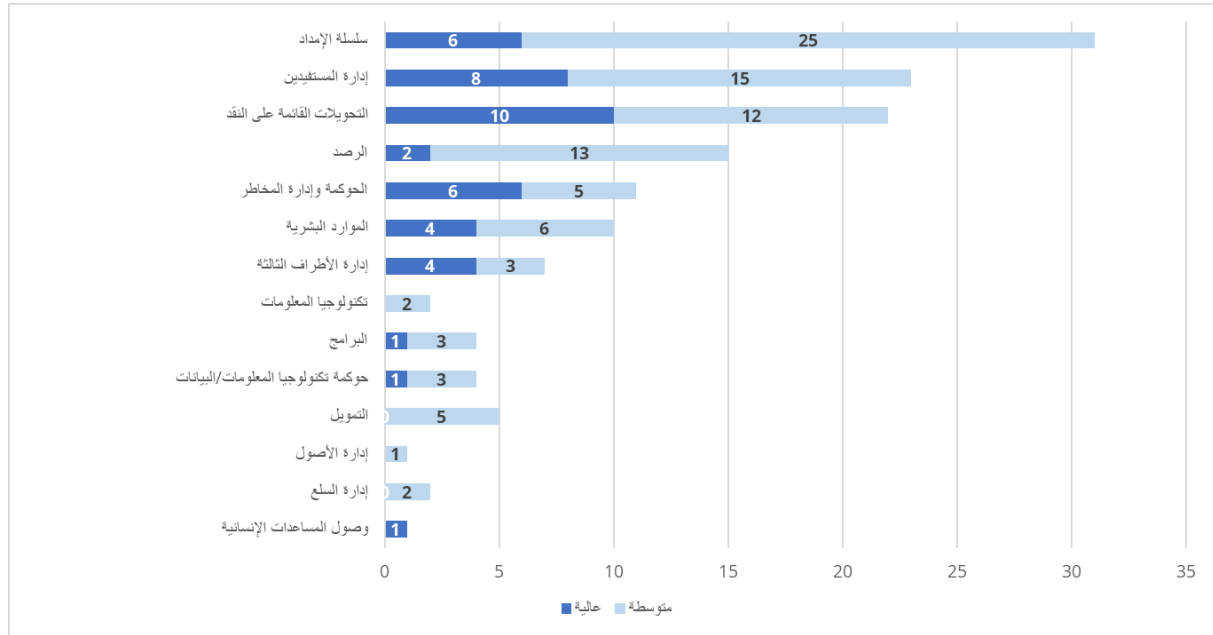
الجدول 4: توزيع استنتاجات المراجعات حسب النوع - 2021					
مجال المراجعة	عدد المراجعات*	مرضية	هناك حاجة إلى بعض التحسن	هناك حاجة إلى تحسن كبير	غير مرضية
مراجعات المكاتب القطرية	15	1	8	5	1
المراجعات المواضيعية/مراجعات المقر	4	2	2	-	-
مراجعات تكنولوجيا المعلومات	1	1	-	-	-
المجموع	20	4	10	5	1
	%100	%20	%50	%25	%5

* بدون التقارير التي لا تشمل تصنيفات.

الشكل 1: لمحة عامة عن تصنيفات تقارير الرقابة، 2018-2021



الشكل 3: المسائل والتوصيات الرئيسية التي تم تحديدها في عام 2021 حسب مجال المراجعة



الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة

30- يشير معيار دولي صدر مؤخرا بشأن الحوكمة في المنظمات إلى الممارسات الجيدة التي تتيح للمنظمات أن تظل صامدة عندما تتأثر بالسياسات المتغيرة. وتشمل هذه الممارسات تكيف الاستراتيجية، والقيادة الأخلاقية، والتخطيط الفعال للقوة العاملة، والتفويض الواضح للسلطات والمسؤوليات، والرقابة على إدارة المخاطر والضوابط الداخلية. وفي عام 2021، غطى مكتب المراجعة الداخلية بعض هذه المجالات، على النحو المفصل أدناه.

31- ويوفر نضج النزاهة والأخلاقيات في البرنامج أساسا جيدا وأطرا متطورة تستلزم تحسين صياغتها وتنفيذها. وتعتبر إدارة ثقافة مكان العمل من العناصر التأسيسية الرئيسية في تنسيق جهود البرنامج المتعلقة بالأخلاقيات والنزاهة. ولا يزال البرنامج يتطلب تصورا واضحا للأخلاقيات والنزاهة من أجل تحقيق الاتساق والاستدامة، وهي ليست مسؤولية هذه الإدارة الجديدة وحدها. ويحتاج دور إدارة البرنامج في تحديد الأسلوب والتدريب على القيادة أيضا إلى التحسين والصياغة بشكل واضح، كما يتعين إرساء ثقافة الثقة. ولا يزال هذا الأمر يعوقه محدودية نظم إدارة الأداء والمساءلة.

32- وكان تخطيط القوة العاملة في مرحلة مبكرة من النضج (بالاقتران مع الشواغر الممتدة في الوظائف الرئيسية، ودوران الموظفين وقدرتهم الموظفين) سببا جذريا متكررا للمشاكل التي أثرت سلبا على العمليات الميدانية التي تتطلب تحسينات كبيرة أو صنفت على أنها غير مرضية في عام 2021. وتُعد عملية إعادة التكاليف لإدارة دوران معظم الموظفين الدوليين أداة أساسية لتلبية احتياجات البرنامج من الموظفين وتعيين الأشخاص المناسبين ذوي المهارات المناسبة في الأدوار الصحيحة. وعندما تصبح أهداف وآلية هذه العملية أكثر وضوحا، فإنها ينبغي أن تسهم في تعزيز ثقة الموظفين في العملية والمشاركة والمواءمة مع القيم التنظيمية.

33- وقد نضجت إدارة المخاطر بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة إلى مستوى "ثابت" (3 من مستوى النضج الأقصى البالغ 5). وخلص الاستعراض إلى أن سياسة إدارة المخاطر المؤسسية في البرنامج شاملة وجيدة الصياغة وتشمل ثقافة المخاطر التي تتخلل المنظمة. وتتواءم المجالات التي سُجلت في المستوى 1 أو 2 من إطار النضج وتتطلب التحسين، والمرتبطة بإدراك أهمية إدارة المخاطر وقيمتها المضافة، مع ملاحظات مكتب المراجعة الداخلية في مختلف العمليات وخصوصا في الميدان دون أن تقتصر عليه. وكما حدث في المراجعات الأخرى، فإن الروابط محدودة بين المخاطر والأهداف، والمخاطر المحددة ومعالجة المخاطر، وأهمية المخاطر والضوابط الداخلية، وتكاليف التخفيف والتقبل الفعلي للمخاطر.

34- ويمكن تقييم الرقابة الإدارية، كما يغطيها المراجع الخارجي، على أنها في مستوى قيد التطوير مع تعريف لبعض أهدافها وأدوارها ومسؤولياتها فقط، والتي يتم تطبيقها بشكل غير متسق. وتوجد فرص لإدراج الرقابة الإدارية والرصد في العمليات من خلال التكنولوجيا، مما يسمح برصد أكثر فعالية وكفاءة، ومساءلة أقوى وتصحيح المسار على النحو المشار إليه في مجالات سلسلة الإمداد والتحويلات القائمة على النقد.

مراجعة العمليات الأساسية الخمس للمكاتب القطرية

35- أدخل مكتب المراجعة الداخلية نهجا جديدا في مراجعات المكاتب القطرية المدرجة في خطة عمل عام 2021. وكانت المجالات الخمسة الأساسية التي يغطيها هذا النهج هي: (1) إدارة المستفيدين، (2) التحويلات القائمة على النقد، (3) سلسلة الإمداد (التي تشمل المشتريات واللوجستيات وإدارة السلع)، (4) الرصد، (5) التمويل. واختبر المكتب بشكل منهجي ما حددها على أنها ضوابط رئيسية (تحققت وحدات العمل المعنية من صحة معظمها) لكي تعمل هذه العمليات بفعالية وكفاءة، وبما يتوافق مع سياسات البرنامج وإجراءاته وأدلته.

36- *إدارة المستفيدين*: تعكس نتائج المراجعة وجود علاقة قوية بين نضج وفعالية العمليات والنضج الرقمي للبلدان والأفرقة، بما في ذلك توافر الموظفين المؤهلين والموارد والسجلات الرقمية وضوابط جودة البيانات. وكانت الحوكمة والتوزيع السليم للأدوار والمسؤوليات لإدارة المستفيدين والنظم والمعلومات ذات الصلة بين المكاتب القطرية ومكاتب المناطق والشركاء الحكوميين أو غير الحكوميين مسألة متكررة. وكان لدى معظم المكاتب القطرية التي خضعت للمراجعة خطط لتحسين استهداف المستفيدين عند الضرورة، على الرغم من أن هذه المسألة مثلت تحديا في بعض الحالات بسبب القيود المستمرة المتعلقة بكوفيد-19 والقيود الحكومية، وفي حالات أخرى، بسبب نقص الموظفين المناسبين. وواصل مكتب المراجعة الداخلية تسليط الضوء على الحاجة إلى توضيح قواعد التعامل مع الشركاء الحكوميين بشكل عام، ودور المجتمعات المحلية في عملية استهداف المستفيدين.

37- *التحويلات القائمة على النقد*: عكست النتائج المتغيرة للمراجعة على مدار العام النضج المستمر لعمليات وضوابط التحويلات القائمة على النقد، والمجالات التي تتطلب تركيزا مستمرا والتي تشمل عمليات التعاقد المطولة لمقدمي الخدمات المالية التي أدت إلى عدم كفاية إدارة الأطراف الثالثة للمخاطر، وعدم أداء تسويات التحويلات الرئيسية والمسائل المتعلقة بتتبع أدوات الدفع. ويلاحظ مكتب المراجعة الداخلية أن هذه المجالات من بين المجالات التي يتم تناولها في إطار ضمان النقد الصادر مؤخرا، وهو مجموعة من المعايير والندابير التي أدخلتها شعبة التحويلات القائمة على النقد في المقر في أواخر عام 2021 لتوجيه تنفيذ عمليات التحويلات القائمة على النقد في المكاتب القطرية.

38- *الرصد*: شهدت نتائج المراجعة في عام 2021 بشكل عام استمرارا للموضوعات التي تم تسليط الضوء عليها في السنوات السابقة (بأن أ) الاستراتيجيات، ب) الموارد، ج) الخطط نادرا ما تتكيف مع مخاطر طرائق التنفيذ المحددة وتوجيه جهود الرصد؛ والافتقار إلى التكامل والاستخدام الفعال لمعلومات الرصد من مصادر مختلفة؛ وفي بعض الحالات، عدم الفصل بين أنشطة التنفيذ والرصد. وأخيرا، استمرت مستويات التوظيف المنخفضة في المكاتب التي خضعت للمراجعة وارتفاع معدل دوران الموظفين في الحد من قدرة البرنامج على الإشراف على عمل القائمين بالرصد من الأطراف الثالثة وتلبية الحد الأدنى من متطلبات الرصد.

39- *التمويل*: أشارت نتائج المراجعة إلى نضج العمليات والضوابط بشكل عام على مستوى المكاتب القطرية، ولم تُطرح إلا مسائل قليلة في تقارير المراجعة.

40- *إدارة سلسلة الإمداد والممر*: لا يزال وضع الضوابط في مجالي اللوجستيات والمشتريات بحاجة إلى بعض التحسينات، ومعظمها ذات أولوية متوسطة، في التخطيط والتقييمات، وهياكل التوظيف وفعالية لجان الرقابة. وكانت الحصائل متسقة عبر المناطق، باستثناء لغرب أفريقيا، التي كانت نتائجها "أقل إيجابية". ويفرض تعقيد وحجم العمليات في غرب أفريقيا، التي تضم 19 مكتبا قريبا وممرات متعددة، تحديات أمام الرقابة والدعم الفعالين في ظل عدم وجود مجموعة المهارات الكافية والموظفين الكافيين - وهي مشكلة طويلة الأمد في البرنامج وتتطلب اهتماما عاجلا. وغطت الإجراءات التي أثرت على المستوى المؤسسي قسما

السلع ونظام التعاقد مع تجار التجزئة (كلاهما من المجالات المتعلقة بسلسلة الإمداد والتحويلات القائمة على النقد)؛ وإدارة الممرات؛ وتوجيه لجنة إدارة الحوادث الغذائية؛ وتكاليف تخزين المخزونات المؤسسية.

41- وتتطلب إدارة الأطراف الثالثة بشكل عام، وإدارة الشركاء المتعاونين على وجه التحديد، التحسين. ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بإدارة المخاطر والرصد وقياس الأداء (أشارت إلى ذلك وحدة التفتيش المشتركة والمراجع الخارجي، وكذلك في المراجعات التي أجراها مكتب المراجعة الداخلية). وكما تم التأكيد عليه في تحليل الاستعراضات الاستباقية للنزاهة لتحقيق التديس المثبتة قبل عام 2021 وتلك التي أنجزت في عام 2021، تتطلب الضوابط اللازمة لمنع تحويل الأغذية والابتزاز (في بعض الحالات، فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين) التعزيز، إلى جانب الرقابة الفعالة على خدمات الشركاء المتعاونين. وهذا مجال لم يكتسب الزخم المطلوب من وجهة نظرنا، حيث يُترك للمكاتب القطرية بدعم قليل من مستوى المقر. وقدم مكتب المراجعة الداخلية الدعم إلى عمليات العناية الواجبة للشركاء المتعاونين (منظمة إنقاذ الطفولة في عام 2021) والمراجعات في السنوات الأخيرة (في ملاوي ومالي في عام 2021). وتظل هذه الجهود سرديّة لعدم وجود توجيه واضح مؤسسي قائم على المخاطر مدمج في عملية إدارة الشركاء المتعاونين.

حماية البيانات والخصوصية

42- تتطلب العمليات التي أدخلت في السنوات الأخيرة التعزيز والنضج لتتماشى مع تطور حماية البيانات ومبادئ الخصوصية. وكانت هذه عملية بطيئة على الرغم من تركيز مكتب المراجعة الداخلية المستمر على هذه المسألة منذ عام 2017، وحيث تمثل النظم والعمليات اللامركزية والمجزأة في البرنامج تحدياً (انظر الفقرة 36)، أي لم تُنفذ حتى الآن التحسينات على خصوصية معلومات المستفيدين، على النحو الذي أوصى به المراجعون الخارجيون والداخليون. وينبغي لمكتب الخصوصية العالمي الجديد، عند إنشائه بالكامل وتزويده بالموارد المناسبة، تعجيل وتيرة التحسين بشكل كبير. ولا يزال الوضع مطلوباً بشأن الهيكل المؤسسي العام وملكية النظم وكيفية الحفاظ على خصوصية البيانات وحماية المعلومات الشخصية في النظام الإيكولوجي المتصور.

النظم والتكنولوجيا

43- لا تزال تكنولوجيا معلومات "الظل" موضع قلق متكرر. فمن منظور الأمن السيبراني، لا تزال زيادة الاتساق والرصد والرقابة المطلوبة في تنفيذ الأطر اللامركزية غير موجودة. ولوحظت تحديات ناجمة عن تجزئة النظم وعدم وضوح حوكمة البيانات وهيكلها في سلسلة الإمداد أو الرصد أو الرقابة الإدارية.

44- وتم تقييم مشروعات ومبادرات محددة، مثل تحديث نظام المعلومات وينجز ومُعجّل الابتكار، على أنها مرضية. وتطلبت ترتيبات الحوكمة التوضيح لتوجيه الابتكار أو تطويرات سلسلة الكتل في المستقبل مع عدم كفاية تحديد الأساس المنطقي والملاءمة والأهمية لتوجيه القرارات، كما أشارت أيضاً وحدة التفتيش المشتركة. وتتطلب إدارة الاطلاع على الهوية التعزيز.

المسائل الشاملة

45- المنظور الجنساني: بعد تعديل نهجه في عام 2021، واصل مكتب المراجعة الداخلية تناول الموضوعات الجنسانية، ولكن ليس بطريقة منهجية. وكانت مراجعة عملية إعادة التكاليف فرصة للنظر في هدف المساواة بين الجنسين، مع ملاحظة زيادة مطردة في اختيار المتقدمات لشغل الوظائف من الإناث، على الرغم من أنهن أقل وضوحاً على مستوى كبار المديرين. وهناك حاجة إلى تحسينات لتوسيع نطاق المساواة بين الجنسين والتنوع على جميع المستويات ولاجتذاب قادة أكثر تنوعاً وتمثيلاً. وسلط العمل في مجال الأخلاقيات والنزاهة الضوء على الحاجة إلى بذل جهود متواصلة حتى يتم النظر إلى التنوع كقوة على نطاق المنظمة. ومن المقرر إجراء مراجعة محدد للمساواة بين الجنسين والتنوع في النصف الثاني من عام 2022.

46- إدارة البيئة: مع إدخال السياسة البيئية للبرنامج في عام 2017 والضمانات البيئية والاجتماعية ذات الصلة في عام 2021، يقوم مكتب المراجعة الداخلية بدمج الاعتبارات البيئية في مراجعاته عند الاقتضاء. وفي عام 2021، استُعرضت هذه المسألة على وجه التحديد في مجال سلسلة الإمداد. وأدخل البرنامج مبادئ توجيهية في عام 2019 لتمكين الموظفين من دمج المبادئ

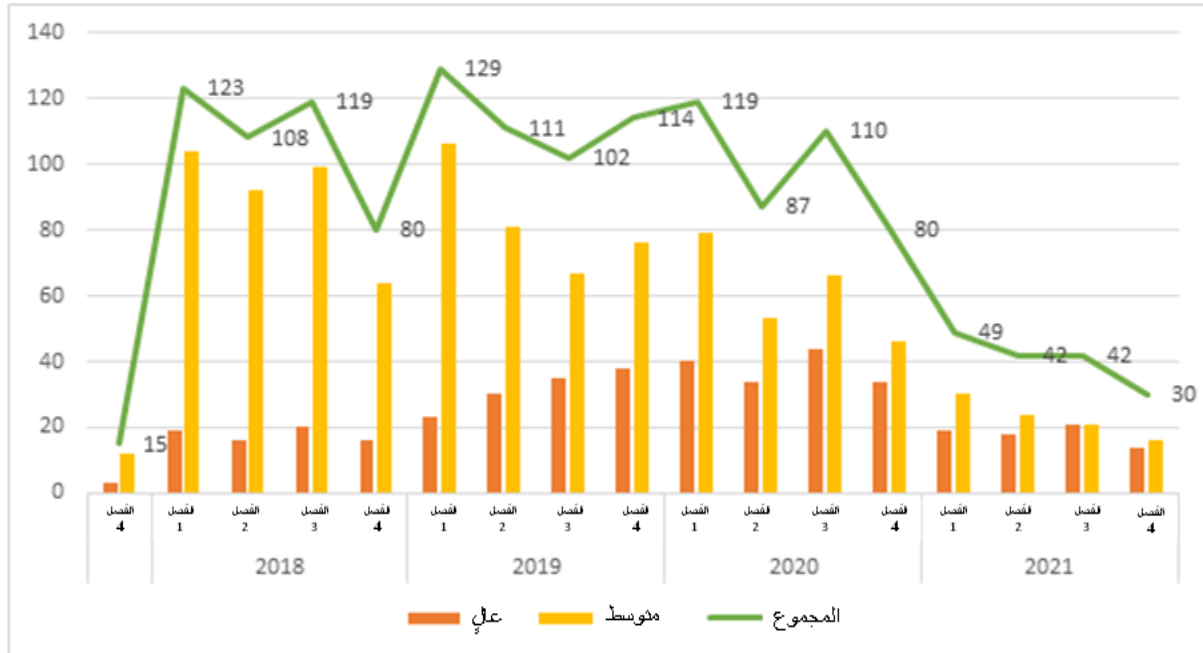
والممارسات المستدامة بشأن المشتريات في قرارات الشراء. وتسلط خارطة الطريق الاستراتيجية للشحن لعام 2021 الضوء على الاستدامة باعتبارها إحدى ركائزها الست، بهدف تعزيز النقل البحري المستدام من خلال عملها وتحديد أفضل طريقة لتفعيل المبادئ التوجيهية لإطار الضمانات البيئية والاجتماعية على أفضل وجه وتعزيز/دعم السياسات العالمية للمنظمة البحرية الدولية بشأن إجمالي الانبعاثات السنوية من غازات الدفيئة.

حالة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها

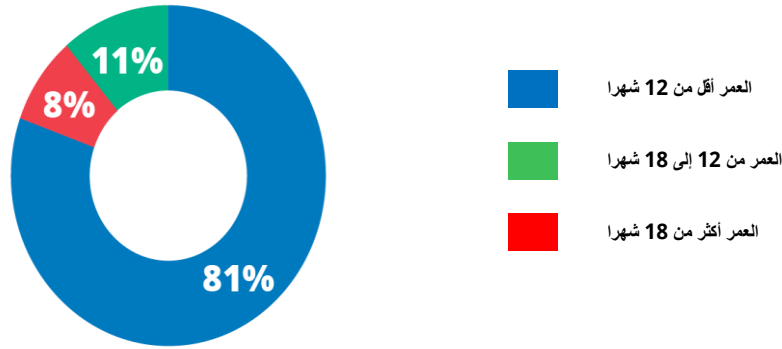
47- كان لاهتمام الإدارة المستمر بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها أثر إيجابي. وقد تحسن تنفيذها وإغلاقها بشكل تدريجي منذ منتصف عام 2019 وواصلت الإجراءات المتأخرة الانخفاض للعام الثاني على التوالي ووصلت إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق في نهاية عام 2021. كما أن تقادم الإجراءات صحي أيضاً، حيث إن 81 في المائة من الإجراءات مفتوحة لفترة أقل من عام.

الجدول 5: حالة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها، 2020 و2021						
المجموع 2021	المجموع 2020	مخاطر متوسطة 2021	مخاطر متوسطة 2020	مخاطر مرتفعة 2021	مخاطر مرتفعة 2020	
156	225	85	144	71	81	مفتوحة في بداية السنة
150	124	91	68	59	56	صادرة في الفترة يناير/كانون الثاني – ديسمبر/كانون الأول
306	349	176	212	130	137	المجموع
126	193	66	127	60	66	مغلقة في الفترة يناير/كانون الثاني – ديسمبر/كانون الأول
180	156	110	85	70	71	مغلقة في نهاية السنة
30	80	16	46	14	34	متأخرة (تتجاوز تاريخ التنفيذ الأصلي المتفق عليه)
28	19	14	13	14	6	متأخرة (تتجاوز تاريخ التنفيذ المنقح)

الشكل 4: الإجراءات المتأخرة حسب الفصل، 2018-2021



الشكل 5: تقدم التوصيات بناء على الإطار الزمني الأصلي كما في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021



48- وفي عام 2022، سيواصل مكتب المراجعة الداخلية متابعة الإجراءات المتفق عليها بالشراكة مع الإدارة و وحدات البرنامج، لضمان التخفيف الملائم وفي الوقت المناسب للمشاكل المحددة.

الأنشطة الأخرى المشتركة بين الوكالات

49- واصل مكتب المراجعة الداخلية في عام 2021 العمل مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية الأخرى في شبكات الأقران وتبادل المعارف بشأن مواضيع محددة. وعلى سبيل المثال، قاد مكتب المراجعة الداخلية تجمعا افتراضيا لممارسي المراجعة الداخليين لمناقشة ممارسات المراجعة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والحصول على وجهات نظر المنظمات بشأن أكبر مخاطر التكنولوجيا.

لمحة عامة عن أنشطة مكتب التفتيش والتحقيق

خدمات التحقيق

50- يدعم مكتب التفتيش والتحقيق التزام البرنامج بتعزيز بيئة عمل أخلاقية وآمنة وخالية من الإساءة مع الحفاظ على مبدأ عدم التسامح مطلقا إزاء التقاعس عن اتخاذ أي إجراء فيما يتعلق بالتدليس والفساد والانتقام والاستغلال والانتهاك الجنسيين⁽³⁾ والتحرش الجنسي⁽⁴⁾ وغير ذلك من أشكال السلوك المسيء. ويتضمن تطبيق نهج عدم التسامح مطلقا إزاء التقاعس عن اتخاذ أي إجراء في هذه المجالات التزام مكتب التفتيش والتحقيق بتقييم ادعاءات سوء السلوك والمخالفات التي يتلقاها، والتحقيق فيها عند الضرورة.

51- وقد تشمل الادعاءات موظفي البرنامج، فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة لسياسة مكافحة التدليس والفساد؛ والاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ والتحرش الجنسي؛ والمضايقات وإساءة استعمال السلطة والتمييز؛ والانتقام أو الانتهاكات المبلغ عنها للسياسات والإجراءات والإصدارات الإدارية الأخرى.

52- وقد تتعلق الادعاءات أيضا بأطراف خارجية، مثل البائعين والشركاء المتعاونين، بسبب انتهاكات سياسة مكافحة التدليس والفساد والاستغلال والانتهاك الجنسيين أو الإساءة للمستفيدين من البرنامج.

⁽³⁾ انظر التعريف الوارد في "التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين" (ST/SGB/2003/13) على النحو الوارد في تعميم المدير التنفيذي OED2014/020.

⁽⁴⁾ انظر التعريف الوارد في "منع السلوك المسيء والتصدي له (المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز)" منشور المدير التنفيذي OED2022/004.

أثر كوفيد-19

- 53- كما حدث في عام 2020، أجرى مكتب التفتيش والتحقيق تحقيقات عن طريق وسائل العمل عن بُعد واستخدم علاقات العمل مع وظائف الرقابة لدى الشركاء المتعاونين وخدمات التحقيق الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ومقدمي خدمات التحقيق المتخصصين لإجراء التحقيقات. وثبتت فعالية هذه المبادرات باستمرار وسمحت لمكتب التفتيش والتحقيق بزيادة موارد مكتب التفتيش والتحقيق إلى أقصى حد وإجراء تحقيقات متعددة في نفس الوقت.
- 54- ومع تخفيف قيود كوفيد-19 على المستوى العالمي، بدأ مكتب التفتيش والتحقيق من جديد إجراء بعثات حيثما كان من الآمن القيام بذلك، مع الاهتمام بشكل أساسي بسلامة المشاركين في التحقيق الذين لا يستطيعون الحصول على الرعاية الطبية. ولتخفيف المخاطر، اتخذ مكتب التفتيش والتحقيق تدابير وممارسات وقائية محددة.

عدد الحالات في عام 2021

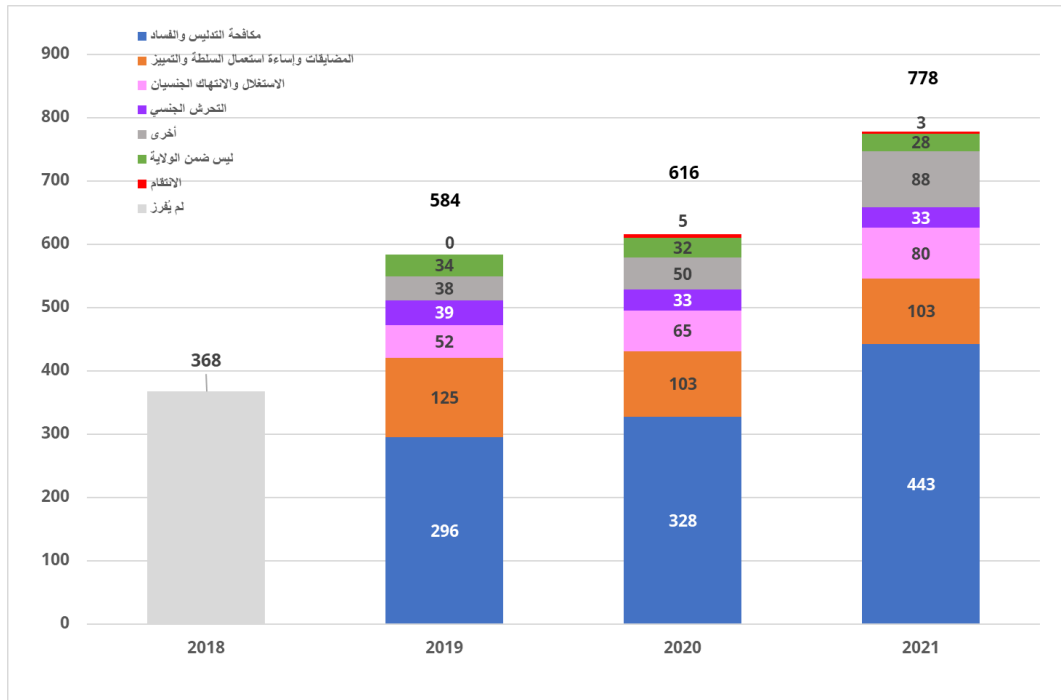
- 55- أدار مكتب التفتيش والتحقيق إجمالاً عدد حالات قدره 1 323 حالة في عام 2021، بزيادة قدرها 34 في المائة عن عام 2020، على النحو المبين في الجدول 6 أدناه.

الجدول 6: نشاط إدارة الحالات، 2018-2021				
2021	2020	2019	2018	
545	368	129	34	الحالات المرخلة من السنة السابقة
778	616	584	368	الشكاوى المستلمة في السنة الحالية
1 323	984	713	402	عدد الحالات
				الحالات المغلقة
(340)	(347)	(265)	(220)	بعد التقييم الأولي
(77)	(100)	(61)	(68)	منها - محالة إلى خارج مكتب التفتيش والتحقيق
(263)	(247)	(204)	(152)	- لا تستدعي إجراء تحقيق
(112)	(92)	(80)	(53)	بعد التحقيق
(452)	(439)	(345)	(273)	مجموع الحالات المغلقة
871	545	368	129	الحالات المرخلة للسنة القادمة
491	212	274	82	منها متبقية في السجلات
95	125	غير متاح	غير متاح	المعلقة
285	208	94	47	قيد التحقيق

الشكاوى الجديدة

- 56- في عام 2021، تلقى مكتب التفتيش والتحقيق 778 شكوى جديدة (انظر الشكل 6)، بزيادة قدرها 26 في المائة عن عام 2020. وظل تصنيف الحالات مشابهاً للسنوات الماضية، حيث تمثل مسائل مكافحة التندليس والفساد 57 في المائة من الحالات الجديدة، تليها حالات المضايقات وإساءة استعمال السلطة والتمييز والاستغلال والانتهاك الجنسيين، بنسبة 13 و 10 في المائة على التوالي.

الشكل 6: تصنيف الشكاوى الجديدة - 2018-2021



57- ويلاحظ مكتب التفتيش والتحقيق زيادة مستمرة في الشكاوى الجديدة. ومن المحتمل أن يرجع ذلك إلى مزيج من ثقة مجتمع البرنامج في الإبلاغ عن الشواغل؛ والرسائل الأكثر وضوحاً مثل حملة "تكلم" التي أطلقها المدير التنفيذي في صيف 2021؛ وآليات الإبلاغ الموسعة؛ ومشاركة مكتب التفتيش والتحقيق المحسنة مع المشاركين في التحقيق، من مرحلة استلامها وحتى إغلاقها.

تقييم الشكاوى المستلمة وتحديد الأولويات

58- تمر جميع الشكاوى المستلمة من خلال وظيفة استلام الشكاوى، التي أنشئت في عام 2019 وتعززت تدريجياً منذ ذلك الحين من خلال إضافة موارد استشارية وموظفين.

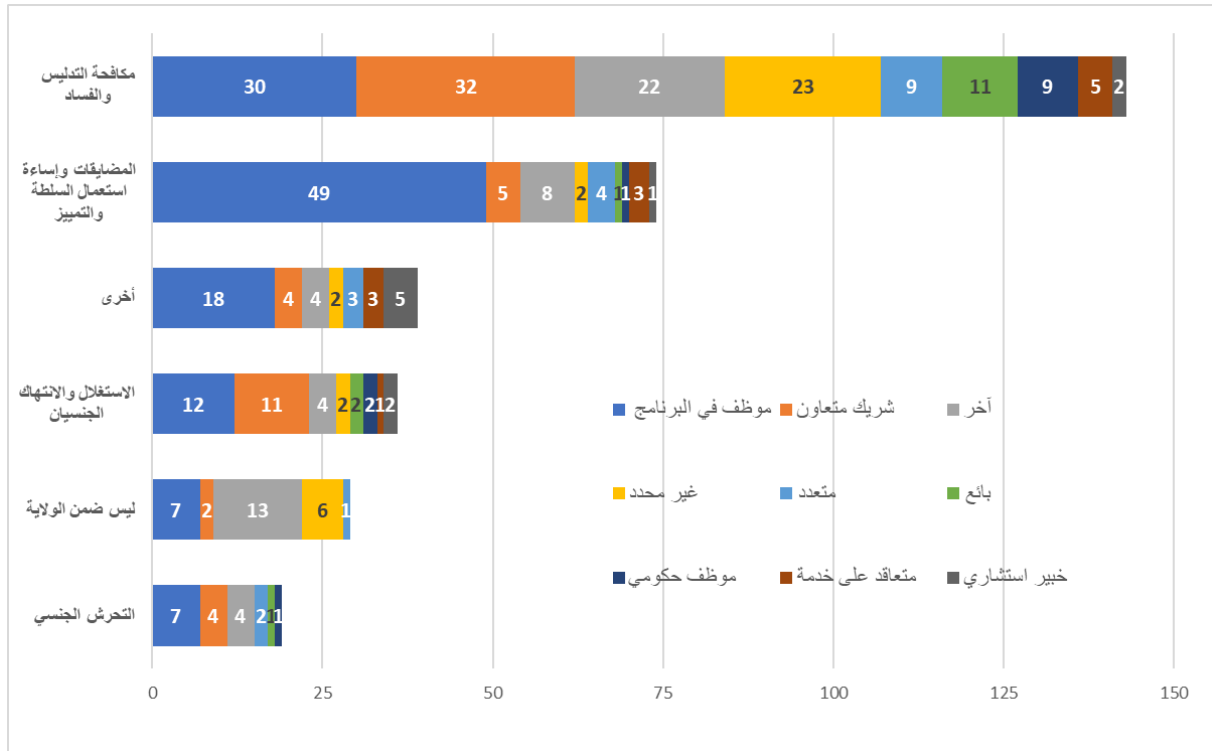
59- ويتم تقييم الشكاوى، على سبيل المثال، من حيث ولاية التحقيق لمكتب التفتيش والتحقيق، والمصادقية، وما إذا كانت تستدعي إجراء تحقيق أو أن تتناولها وحدة أخرى.

60- وبالتالي، يمكن إغلاق الشكاوى في هذه المرحلة، على سبيل المثال، لأنه لا أساس لها من الصحة أو لأنها لا تتعلق بعمليات البرنامج؛ وقد تتم إحالتها إلى وحدات أنسب للنظر فيها، على سبيل المثال، إدارة المكاتب القطرية أو شعبة الموارد البشرية أو أمين المظالم أو كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة؛ وقد لا تكون هناك معلومات كافية للمضي قدماً بها.

61- ونتيجة لذلك، لا تُحال إلا الشكاوى التي تستدعي التحقيق إلى أفرقة التحقيق، مما يضمن بالتالي الاستخدام الأكثر فعالية لهذه الموارد.

62- وفي عام 2021، أغلق مكتب المفتش العام 340 شكوى بعد تقييم الشكاوى المستلمة (347 في عام 2020)، منها 77 تمت إحالتها إلى وحدات أخرى في البرنامج أو كيانات تابعة للأمم المتحدة، و263 شكوى لا تستدعي التحقيق، مثلاً المسائل التي لا تندرج ضمن ولاية مكتب المفتش العام؛ أو المسائل التي لا تدعم فيها الأدلة الشكوى؛ أو سحب المشتكين لشكواهم؛ أو حيث رفض مقدمو الشكاوى التعاون أو الرد على استفسارات مكتب التفتيش والتحقيق (انظر التفاصيل في الشكل 7).

الشكل 7: المسائل المغلقة بعد تقييم الشكاوى المستلمة

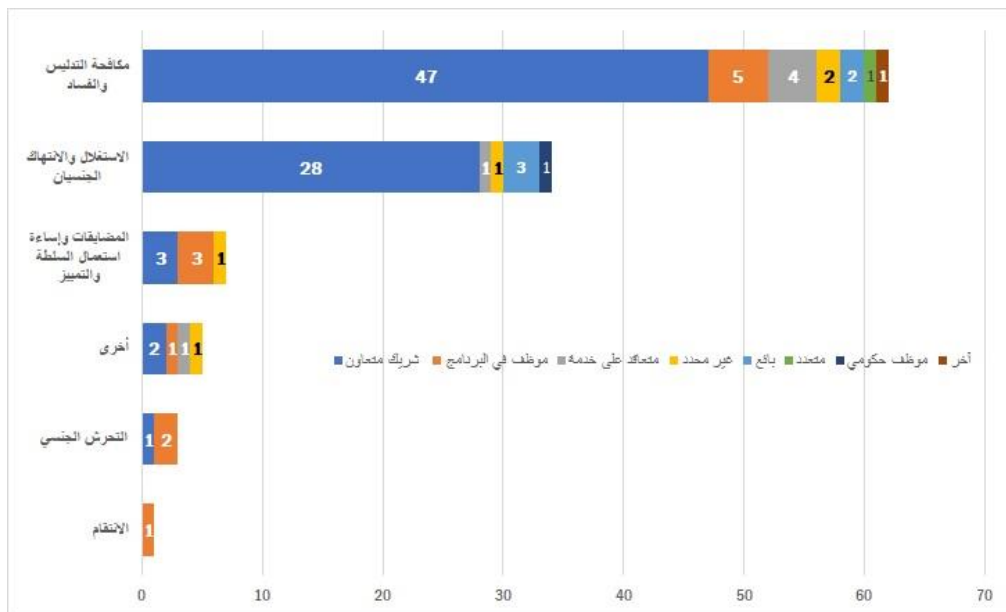


63- وفي نهاية عام 2021، كان هناك 491 شكوى مستلمة قيد التقييم، بالإضافة إلى 95 شكوى في انتظار مزيد من المعلومات ("معلقة"). وكانت المسائل المتعلقة بمكافحة التدليس والفساد هي السائدة (66 في المائة من العدد مجموع الحالات في تقييم الشكاوى المستلمة والمعلقة) نظرا للأسبقية المعطاة للمسائل السلوكية.

نشاط التحقيقات

64- أكمل مكتب التفتيش والتحقيق 112 تحقيقا في عام 2021. وترد تقارير عن الادعاءات المثبتة في الملحق الثالث.

الشكل 8: التحقيقات المستكملة



التدليس

- 65- من بين التحقيقات المستكملة في عام 2021، كان 62 تحقيقاً يتعلق بانتهاكات سياسة مكافحة التدليس والفساد، وكانت 33 منها مثبتة، بما في ذلك ثلاثة تتعلق بموظفي البرنامج. وفي نهاية العام، كان هناك 173 تحقيقاً جارياً متعلقاً بمسائل مكافحة التدليس والفساد.
- 66- وتعتبر الخسائر مثبتة عندما تكون مدعومة بأدلة تم جمعها أثناء التحقيق. وتعكس الخسائر المثبتة التحقيقات المستكملة، وبالتالي قد لا تعكس إجمالي خسائر المنظمة التي تعزى إلى انتهاكات سياسة مكافحة التدليس والفساد. وأسفرت التحقيقات المتعلقة بمكافحة التدليس والفساد التي شملت شركاء متعاونين عن أكبر خسائر مثبتة في عام 2021. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، كان البرنامج قد استرد 16 446.16 دولاراً أمريكياً من الخسائر المثبتة في عام 2021.
- 67- وتمثل الخسائر المفترضة الخسائر المقدرة المبلغ عنها في ادعاء ما أو المكتشفة من خلال أعمال التحقيق مع تقدمه، ولكن لم يتم استكمال التحقيق بشأنها وتأكيد الخسائر. وترد المعلومات المتعلقة بالتدليس والتدليس المفترض في الجدول 7.

الجدول 7: التدليس والاحتيال المفترض في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 (بالدولار الأمريكي)			
المدعى عليه	تدليس مفترض	خسائر التدليس المثبتة	المبالغ المستردة*
شريك متعاون	8 146 195.87	80 137.57	16 406.16
طرف آخر	35 233.00	32 195.10	40.00
بائع	-	45 523.00	-
موظف في البرنامج	1 467 235.54	102.00	0.00
المجموع الكلي	9 648 664.41	157 957.67	16 446.16

* استناداً إلى المعلومات المتاحة في مكتب التفتيش والتحقيق

المضايقات وإساءة استعمال السلطة والتمييز

- 68- استُكملت سبعة تحقيقات بشأن السلوك المسيء في عام 2021. وشملت ثلاث تحقيقات موظفين في البرنامج ولم تكن مثبتة. وكانت ثلاثة منها متعلقة بموظفين شركاء متعاونين ومثبتة. وفي حالة واحدة، لم يتم تحديد المدعى عليه، وأغلقت الحالة لعدم إثباتها. وكان لدى مكتب التفتيش والتحقيق 39 تحقيقاً جارياً بشأن السلوك المسيء بنهاية عام 2021.

التحرش الجنسي

- 69- في عام 2021، استكمل مكتب التفتيش والتحقيق تحقيقين بشأن التحرش الجنسي بشملان موظفين في البرنامج، وكلاهما غير مثبت. أما الحالة الثالثة، التي تتعلق بموظفي شريك متعاون، فكانت غير مثبتة. وهناك أشكال لفظية وجسدية للتحرش الجنسي. ولم تتضمن أي من تحقيقات التحرش الجنسي المبلغ عنها في عام 2021 تحرشاً جنسياً جسدياً يشكل عنفاً جنسياً. وفي نهاية عام 2021، كان مكتب التفتيش والتحقيق قد أجرى 22 تحقيقاً بشأن التحرش الجنسي.

الاستغلال والانتهاك الجنسيين

- 70- يجب على جميع موظفي البرنامج إبلاغ مكتب التفتيش والتحقيق عن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. واستكمل مكتب التفتيش والتحقيق 34 تحقيقاً متعلقاً بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في عام 2021، تم إثبات 15 منها (جميعها تتعلق بموظفي شركاء متعاونين) وكانت 19 حالة غير مثبتة. وفي نهاية العام، كان هناك 21 تحقيقاً بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين جارياً.

71- ويُطلب من كيانات الأمم المتحدة تقديم تقارير مجهولة المصدر عن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى الأمين العام⁽⁵⁾ عندما تكون هناك معلومات كافية لتحديد فعل محتمل من أفعال الاستغلال والانتهاك الجنسيين يشمل ضحية يمكن التعرف عليها أو مرتكبها، والتي يتم الإبلاغ عنها بعد ذلك علنا.

إحالة التحقيقات المثبتة

72- إذا تبين أن موظفي البرنامج انتهكوا لوائح البرنامج أو قواعده أو سياساته، تُقدّم تقارير التحقيقات ذات الصلة إلى شعبة الموارد البشرية للنظر فيها وإحالتها إلى الإدارة مع توصية باتخاذ إجراءات تأديبية إذا لزم الأمر.

73- وعندما تثبت ادعاءات التندليس تورط موظفي بائعي البرنامج أو شركائه المتعاونين، تُحال المسائل إلى وحدات التحقيق في تلك الكيانات ويرصدها مكتب التفتيش والتحقيق حتى اكتمال التحقيق. وفي ظل ظروف معينة، يمكن أن يُكمل مكتب التفتيش والتحقيق التحقيق إذا لم يكن الطرف الخارجي قادرا على إجراء التحقيق. وإذا زُعم أن مورداً للبرنامج أو شريكا متعاوناً قد ارتكب ممارسة محظورة، مثل التندليس أو الفساد أو السرقة أو التواطؤ أو الإكراه أو العرقلة، بموجب اتفاق أو عقد ممول من البرنامج، يقوم مكتب التفتيش والتحقيق بإجراء التحقيق، وتُحال التقارير الداعمة إلى لجنة جزاءات البائعين في البرنامج للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها.

التفتيشات

74- التفتيشات هي تحريات يمكن إجراؤها في مجال من مجالات المخاطر المتصورة خارج سياق خطة عمل الضمان السنوية أو في حالة عدم وجود أي ادعاء محدد.

75- ولم يُجر مكتب التفتيش والتحقيق تفتيشات خلال عام 2021، بسبب زيادة عدد حالات التحقيق والقيود المستمرة المتعلقة بكوفيد-19. ويعتزم مكتب التفتيش والتحقيق استئناف التفتيشات في عام 2022.

تعاون مكتب المفتش والتحقيق الجاري مع وظائف الرقابة الخارجية

76- واصل مكتب التفتيش والتحقيق الاستناد إلى مبادرة مكتب المراجعة الداخلية لعام 2017 لزيادة التنسيق مع وظائف الرقابة لدى الشركاء المتعاونين. وفي عام 2021، تعاون مكتب التفتيش والتحقيق مع وظائف الرقابة لدى الشركاء المتعاونين في 120 حالة وأكملوا 79 تحقيقاً، كانت 48 منها مثبتة وأدت إلى اتخاذ إجراءات تأديبية من قبل الشريك المتعاون. وسيواصل مكتب التفتيش والتحقيق إقامة وتعزيز علاقات عمله مع وظائف الرقابة لدى الشركاء المتعاونين.

زيادة عبء العمل والموارد

77- زاد عدد الحالات التي تناولها مكتب التفتيش والتحقيق - أي الحالات المرحلة والحالات الجديدة الواردة - زيادة كبيرة على مدى السنوات الخمس الماضية. وتلقى مكتب التفتيش والتحقيق 186 شكوى في عام 2017 و778 في عام 2021. وأنهى مكتب التفتيش والتحقيق 127 تقييماً للحالات الواردة في عام 2017 مقابل 340 في عام 2021 بالإضافة إلى 491 جارياً لشكاوى واردة. وأنهى مكتب التفتيش والتحقيق 40 تحقيقاً في عام 2017 مقابل 112 في عام 2021 بينما هناك 285 تحقيقاً جارياً في نهاية العام. وزادت نسبة المحققين إلى التحقيقات التي تم تناولها من 6.5:1 في عام 2017 إلى 22:1 في عام 2021.⁽⁶⁾

78- وفي الوقت نفسه، تم بنجاح تعيين موارد تحقيق إضافية خصصتها الإدارة لمكتب التفتيش والتحقيق - خمسة محققين وموظف معني بضمان الجودة - بين عامي 2020 و2021، مما ساعد على تناول عدد الحالات المتزايد. ويقوم مكتب التفتيش والتحقيق باستمرار بتقييم الطلب (المتزايد) على خدماته. وفي هذا السياق، سعى مكتب التفتيش والتحقيق إلى الحصول على موارد إضافية لعام 2022 ويعرب عن امتنانه لإدارة البرنامج للدعم في هذا الصدد.

⁽⁵⁾ بيانات عن الادعاءات: على نطاق منظومة الأمم المتحدة - معايير الإبلاغ.

⁽⁶⁾ لا توجد مقارنة لنسبة الحالات الواردة نظراً لأن الوظيفة أنشئت بعد عام 2017.

الملحق الأول

تقارير المراجعة والتقارير الاستشارية التي تم النظر فيها عند إعداد الرأي السنوي

ألف: تقارير المراجعة والتصنيفات*				
مهمة المراجعة	الرقم المرجعي للتقرير	عدد الإجراءات المتفق عليها	ومنها ذات الأولوية العالية	استنتاج التقرير/التصنيف
1	AR/21/06	10	3	مرض جزئيا - بحاجة إلى تحسين كبير
2	AR/21/07	6	2	مرض جزئيا - بحاجة إلى بعض التحسين
3	AR/21/09	5	2	مرض جزئيا - بحاجة إلى بعض التحسين
4	AR/21/10	8	5	مرض جزئيا - بحاجة إلى تحسين كبير
5	AR/21/11	6	2	مرض
6	AR/21/12	6	1	مرض جزئيا - بحاجة إلى بعض التحسين
7	AR/21/13	7	-	مرض جزئيا - بحاجة إلى بعض التحسين
8	AR/21/14	6	4	مرض جزئيا - بحاجة إلى تحسين كبير
9	AR/21/15	8	3	مرض جزئيا - بحاجة إلى تحسين كبير
10	AR/21/16	10	6	غير مرض
11	AR/21/17	7	3	مرض جزئيا - بحاجة إلى بعض التحسين
12	AR/21/18	3	-	مرض
13	AR/21/19	2	-	مرض
14	AR/21/20	7	3	مرض جزئيا - بحاجة إلى بعض التحسين
15	AR/21/21	5	1	مرض جزئيا - بحاجة إلى بعض التحسين
16	AR/22/01	6	1	مرض جزئيا - بحاجة إلى بعض التحسين
17	AR/22/02	10	4	مرض جزئيا - بحاجة إلى تحسين كبير
18	AR/22/03	6	-	مرض
19	AR/22/04	7	1	مرض جزئيا - بحاجة إلى بعض التحسين
20	AR/22/05	7	-	غير مصنف (نطاق محدود)
21	AR	لا يوجد (مراجعة متابعة)	غير مصنف (متابعة)	
22	AR/22/07	6	2	مرض جزئيا - بحاجة إلى بعض التحسين

* التقارير المتعلقة بالمهام التي بدأت في وقت متأخر من عام 2021 قد تصدر في عام 2022. ويمكن الاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية ومواعيد إصدار كل منها على العنوان التالي: <https://www.wfp.org/audit-reports>.

باء: مجالات الضمان الاستشاري		
عنوان التقرير	الرقم المرجعي للتقرير	تاريخ الإصدار الفعلي/المتوقع
1	AA/21/02	يونيو/حزيران 2021
2	AA/22/01	أبريل/نيسان 2022
3	AA/22/02	أبريل/نيسان 2022
الأعمال الاستشارية المخصصة الأخرى المشار إليها في الرأي		
4	غير متاح	مارس/أذار 2021
5	-	سبتمبر/أيلول 2021
6	-	أبريل/نيسان 2022

جيم: تقارير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة		
عنوان التقرير	الرقم المرجعي للتقرير	تاريخ الإصدار الفعلي/المتوقع
1	PIR/22/01	يناير/كانون الثاني 2022

دال: استعراضات الأغراض الخاصة			
عنوان التقرير	التغطية	الرأي	
1	مشروع صندوق التكيف - مصر	7 ملايين دولار أمريكي أبريل/نيسان 2013-ديسمبر/كانون الأول 2020	غير مشفوع بتحفظات
2	مشروع صندوق التكيف - إكوادور	7.2 ملايين دولار أمريكي مايو/أيار 2012-أكتوبر/تشرين الأول 2018	غير مشفوع بتحفظات
3	مشروع صندوق التكيف - السلفادور/هندوراس	20 000 دولار أمريكي فبراير/شباط 2019-ديسمبر/كانون الأول 2020	مشفوع بتحفظات - 7 000 دولار أمريكي
4	مشروع صندوق التكيف - سري لانكا	9 ملايين دولار أمريكي ديسمبر/كانون الأول 2013-سبتمبر/أيلول 2020	غير مشفوع بتحفظات

الملحق الثاني

توصيات مغلقة تشمل مخاطر قبلتها الإدارة

أغلقت إحدى التوصيات بقبول الإدارة للمخاطر المتبقية المرتبطة بعدم تنفيذ توصية مكتب المراجعة الداخلية.

المخاطر المتبقية	التوصية	تقرير المراجعة الداخلية
<p>تم توجيه هذا الأمر إلى وحدة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية مع توقع أن تساعد المبادرات المؤسسية التي تهدف إلى تحقيق مزيد من الرقابة على الشركاء المتعاونين (على النحو المنصوص عليه في الرسالة الاستشارية لمكتب المراجعة الداخلية بشأن إدارة المنظمات غير الحكومية والمتفق عليه مع الوحدة) على إرشاد وتعزيز نهج المكتب القطري في اليمن في بما يتماشى مع المعايير الدنيا والعناية الواجبة للمقر.</p> <p>وقام المكتب القطري في اليمن بتبسيط عملياته لتعجيل المدفوعات للشركاء المتعاونين منذ إصدار تقرير المراجعة لعام 2020، بما في ذلك وضع وتعميم إجراء تشغيل موحد بشأن هذا الموضوع. وتواصلت وحدة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية مع المكتب القطري لتقديم المشورة والدعم في هذا المجال إذا لزم الأمر.</p> <p>ولم ير المكتب القطري ذلك ضروريا.</p> <p>ونتيجة لذلك، لم يكن هناك تأكيد للامتثال والمواءمة مع الحد الأدنى من المعايير والعناية الواجبة بشأن الشركاء المتعاونين، فضلا عن التعرض المعقول للمخاطر.</p>	<p><u>إدارة الشركاء المتعاونين (أولوية متوسطة):</u></p> <p>كان لدى المكتب القطري التزام شهري قدره 6 ملايين دولار أمريكي في المتوسط للمدفوعات للشركاء المتعاونين، والتي كان من المقرر دفعها بناء على الموافقة على تقارير التوزيع الخاصة بالشركاء المتعاونين. وفي وقت إجراء المراجعة الميدانية، كان لدى ما يقرب من 50 في المائة من الشركاء المتعاونين تقارير توزيع شركاء متعاونين معلقة تعود إلى يناير/كانون الثاني 2019، مما يعني تأخيرات كبيرة في تجهيز المدفوعات.</p> <p>وكان المكتب القطري ينظر في تغيير متطلبات الدفع الخاصة بالشركاء المتعاونين، بحيث يُطلب من الشركاء المتعاونين التصديق الذاتي على النفقات وإصدار الفواتير بناء على الإقرار الذاتي، وهو ما رأته المراجعة أنه يثير مخاطر كبيرة أخرى.</p> <p>الإجراء المتفق عليه: ستقوم وحدة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية، بالتنسيق مع المكتب القطري، باستعراض مبادرات المكاتب القطرية لتبسيط عملية الإبلاغ.</p>	<p>عمليات البرنامج في اليمن</p> <p>AR/20/03</p> <p>الملاحظة 4</p> <p>الإجراء 1</p>

الملحق الثالث

تقارير التحقيق – الادعاءات المثبتة

الرقم المرجعي للتقرير	الادعاء	المدعى عليه	تاريخ الصدور
المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ			
1	اختلاس أموال المشروعات	موظف عند شريك متعاون	يناير/كانون الثاني 2021
2	الاستغلال والانتهاك الجنسيان	موظف عند شريك متعاون	يونيو/حزيران 2021
3	سرقة المواد الغذائية	موظف عند شريك متعاون	يونيو/حزيران 2021
4	الاستغلال والانتهاك الجنسيان	موظف عند شريك متعاون	يونيو/حزيران 2021
5	الانتقام	موظف في البرنامج	أكتوبر/تشرين الأول 2021
6	عدم الامتثال للالتزامات	طرف خارجي	ديسمبر/كانون الأول 2021
7	سرقة الأموال	طرف خارجي	ديسمبر/كانون الأول 2021
المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية			
8	الاستغلال والانتهاك الجنسيان	موظف عند شريك متعاون	فبراير/شباط 2021
9	الاعتداء/التهديد	موظف عند شريك متعاون	يونيو/حزيران 2021
10	الاعتداء/التهديد	موظف عند شريك متعاون	يونيو/حزيران 2021
11	ممارسة احتيالية	موظف عند شريك متعاون	أكتوبر/تشرين الأول 2021
المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا			
12	سرقة المواد الغذائية	موظف عند شريك متعاون	يناير/كانون الثاني 2021
13	ممارسة احتيالية	موظف عند شريك متعاون	نيسان/أبريل 2021
14	اختلاس الأموال	موظف عند شريك متعاون	سبتمبر/أيلول 2021
15	ممارسة احتيالية	موظف في البرنامج	ديسمبر/كانون الأول 2021
المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي			
16	تقديم بيانات كاذبة وتدليس متعلق بالمشتريات	بائع لدى البرنامج	نيسان/أبريل 2021
17	عدم الامتثال للالتزامات	موظف في البرنامج	نيسان/أبريل 2021
18	الاستغلال والانتهاك الجنسيان	موظف عند شريك متعاون	يونيو/حزيران 2021
19	الاستغلال والانتهاك الجنسيان	موظف عند شريك متعاون	يوليو/تموز 2021
20	تحويل الأغذية	موظف عند شريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2021

تاريخ الصدور	المدعى عليه	الادعاء	الرقم المرجعي للتقرير	
المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا				
يناير/كانون الثاني 2021	موظف في البرنامج	سرقة المواد غير الغذائية، وتقديم بيانات كاذبة والتواطؤ والإعاقة	2019-382A	21
يناير/كانون الثاني 2021	موظف في البرنامج	سرقة المواد غير الغذائية، وتقديم بيانات كاذبة والتواطؤ والإعاقة	2019-382B	22
فبراير/شباط 2021	موظف عند شريك متعاون	سرقة المواد الغذائية	2020-146	23
أذار/مارس 2021	موظف عند شريك متعاون	ممارسة احتيالية	2020-553	24
نيسان/أبريل 2021	موظف عند شريك متعاون	سرقة المواد الغذائية	2020-501	25
نيسان/أبريل 2021	موظف عند شريك متعاون	الاستغلال والانتهاك الجنسيان	2021-135	26
نيسان/أبريل 2021	موظف عند شريك متعاون	سرقة المواد غير الغذائية	2019-354	27
نيسان/أبريل 2021	موظف عند شريك متعاون	سرقة المواد غير الغذائية	2020-314	28
نيسان/أبريل 2021	موظف عند شريك متعاون	الاستغلال والانتهاك الجنسيان	2020-300	29
يونيو/حزيران 2021	موظف عند شريك متعاون	تحويل الأغذية	2020-449	30
يونيو/حزيران 2021	موظف عند شريك متعاون	الاستغلال والانتهاك الجنسيان	2021-336	31
يوليو/تموز 2021	موظف عند شريك متعاون	الاستغلال والانتهاك الجنسيان	2021-037	32
يوليو/تموز 2021	موظف عند شريك متعاون	الاستغلال والانتهاك الجنسيان	2020-593	33
أغسطس/آب 2021	موظف عند شريك متعاون	ممارسة احتيالية	2021-085	34
أغسطس/آب 2021	موظف عند شريك متعاون	تحويل الأغذية	2020-203	35
أغسطس/آب 2021	موظف عند شريك متعاون	ممارسة احتيالية	2020-103	36
أغسطس/آب 2021	موظف عند شريك متعاون	سرقة المواد الغذائية	2019-285A	37
أغسطس/آب 2021	موظف عند شريك متعاون	الاستغلال والانتهاك الجنسيان	2020-079	38
أغسطس/آب 2021	موظف عند شريك متعاون	الاستغلال والانتهاك الجنسيان	2020-179	39
أكتوبر/تشرين الأول 2021	موظف عند شريك متعاون	الاستغلال والانتهاك الجنسيان	2021-564	40
نوفمبر/تشرين الثاني 2021	موظف عند شريك متعاون	ممارسة احتيالية	2021-531	41
نوفمبر/تشرين الثاني 2021	موظف عند شريك متعاون	الاعتداء/التهديد	2020-538	42
نوفمبر/تشرين الثاني 2021	موظف عند شريك متعاون	ممارسات الفساد	2021-086	43
ديسمبر/كانون الأول 2021	موظف عند شريك متعاون	الاستغلال والانتهاك الجنسيان	2021-438	44

تاريخ الصدور	المدعى عليه	الادعاء	الرقم المرجعي للتقرير	
ديسمبر/كانون الأول 2021	موظف عند شريك متعاون	تحويل الأغذية	2020-204	45
ديسمبر/كانون الأول 2021	موظف عند شريك متعاون	سرقة المواد الغذائية	2020-432	46
ديسمبر/كانون الأول 2021	موظف عند شريك متعاون	تحويل الأغذية	z2020-430	47
ديسمبر/كانون الأول 2021	موظف عند شريك متعاون	تحويل الأغذية	2020-435	48
ديسمبر/كانون الأول 2021	موظف عند شريك متعاون	ممارسة احتيالية	2021-069	49
ديسمبر/كانون الأول 2021	موظف عند شريك متعاون	سرقة المواد الغذائية	2020-505	50
ديسمبر/كانون الأول 2021	موظف عند شريك متعاون	سرقة المواد الغذائية	2020-506	51
ديسمبر/كانون الأول 2021	موظف عند شريك متعاون	سرقة المواد الغذائية	2020-507	52
المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي				
فبراير/شباط 2021	موظف عند شريك متعاون	الاستغلال والانتهاك الجنسيان	2021-038	53
آذار/مارس 2021	موظف عند شريك متعاون	ممارسات التدليس والفساد	2021-102	54